CGRFA-8/99/4 A

March 1999

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

الدورة العادية الثامنة

روما، ١٩-١٩٩٩/٤/٢٣

تمويل تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية النباتية

بيان المحتويات

		الفقرات
١ –	مقدمة	١
٢ –	معلومات أساسية	٢ – ٧
٣ –	الاحتياجات التمويلية والمصروفات الحالية	
	٣ – ١ *الاحتياجات التمويلية*	٨ – ٩
	٣ – ٢ *المصروفات الحالية*	١٠ – ١٣
	٣ –٣ *التمويل اللازم*	١٤ – ١٥
٤ –	آليات ومصادر وقنوات التمويل القائمة والجديدة المحتملة	
	٤ – ١ *مصادر وقنوات التمويل*	١٦ – ١٨
	٤ – ٢ *آليات تمويل الاتفاقيات*	١٩ – ٢٥
٥ –	الاستنتاجات والتوجيه المطلوب من الهيئة	٢٦ – ٢٨

تمويل تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية النباتية

١ – مقدمة

١ – شددت الهيئة عند استعراضها لتنفيذ *خطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام*، أثناء دورتها السابعة، على الحاجة إلى إجراء دراسة شاملة لجميع الموارد الموجودة والمحتملة لتمويل الأنشطة المتصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك الموارد القطرية. وتقدم هذه الوثيقة معلومات أساسية عن المقررات والتوصيات السابقة الصادرة عن الهيئة، والمؤتمر الفني الدولي، ليبزيج، المتصلة بتمويل *خطة العمل العالمية* (القسم ٢)، وتبحث احتياجات التمويل والمصروفات الحالية (القسم ٣)، وتجري مسحا لآليات ومصادر وقنوات التمويل الموجودة (القسم ٤). ويرجى من الهيئة تقديم توجيهاتها بشأن حشد الموارد لتمويل تنفيذ *خطة العمل العالمية* (القسم ٥).

٢ – معلومات أساسية

٢ – اتفقت هيئة الموارد الوراثية النباتية[١]، في دورتها الرابعة عام ١٩٩١، على ضرورة أن توفر *خطة العمل العالمية* ذات الأسس العلمية السليمة والموضوعة من خلال عملية قائمة على المشاركة لأجل المؤتمر الدولي الفني الرابع، الأساس لتنفيذ حقوق المزارعين[٢]، من خلال صندوق دولي، "وأوصت بأن يعقب المؤتمر الفني عقد اجتماع لتحديد الالتزامات المالية المطلوبة لتنفيذ *خطة العمل العالمية*، وقواعد وشروط التمويل"[٣].

---

(١) أصبحت الهيئة في عام ١٩٩٥ هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

(٢) اتفق على مفهوم حقوق المزارعين من قبل مؤتمر المنظمة في قراره رقم ٨٩/٥ باعتبارها "الحقوق الناشئة عن مساهمة المزارعين في الماضي؛ وفي الحاضر أو في المستقبل، في صون الموارد الوراثية النباتية وتحسينها وتوفيرها" (...) "من أجل ضمان تمتعهم بكل ثمار هذه المساهمة، ودعم مواصلتهم لهذه المساهمة وكذلك تحقيق الأهداف العامة للتعهد الدولي". كذلك يحدد نفس القرار هذه الأهداف بأنها: "ضمان الاعتراف بالحاجة إلى عمليات الصون على مستوى العالم، وتوفير الأموال الكافية لهذا الغرض؛ ومساعدة المزارعين ومجتمعاتهم المحلية في جميع أقاليم العالم، ولاسيما في مناطق أصول وتنوع الموارد الوراثية النباتية، على حماية مواردهم الوراثية النباتية والمجال الجوي الطبيعي وصونهما؛ وتمكين المزارعين ومجتمعاتهم المحلية وبلدانهم في جميع الأقاليم، من أن يشاركوا مشاركة كاملة في المنافع التي تنشأ عن الاستخدام المحسن للموارد الوراثية النباتية في الوقت الحاضر أو في المستقبل من خلال تربية النباتات أو غير ذلك من الأساليب العلمية".

(٣) الفقرة ٢٣ من الوثيقة CPGR-491/1/REP استذكرتها الهيئة في دورتها السادسة. والفقرة ٧٠ من الوثيقة CPGR-6/95/REP.

٣ – وأعرب مؤتمر المنظمة عن تأييده الكامل لوضع *خطة العمل العالمية*[٤]، وأصدر القرار ٩١/٣ والذي أتفق مؤتمر المنظمة بموجبه على ما يلي[٥]:

(١) "إن حقوق المزارعين ستطبق من خلال صندوق دولي للموارد الوراثية النباتية يوفر الدعم لبرامج صون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها، وخاصة في البلدان النامية، دون أن يكون ذلك قاصرا عليها؛

(٢) إن صون الموارد الوراثية النباتية بصورة فعالة واستخدامها بطريقة مستدامة ضرورة ملحة ومستمرة، وبالتالي ينبغي أن تكون موارد الصندوق الدولي وغيره من آليات التمويل، كبيرة ومستدامة وقائمة على مبدأي المساواة والشفافية؛

(٣) أن تتولى الجهات المتبرعة بالموارد الوراثية، وبالأموال، والتكنولوجيا، من خلال هيئة الموارد الوراثية النباتية، تحديد سياسات الصندوق المذكور وبرامجه وأولوياته وآليات التمويل الأخرى، والإشراف عليها بعد التشاور مع الأجهزة الفنية الملائمة".

٤ – *واعتمدت خطة العمل العالمية* من جانب ١٥٠ حكومة في المؤتمر الدولي الفني للموارد الوراثية النباتية، ليبزيج (يونيو/ حزيران ١٩٩٦). كذلك أخذ المؤتمر علما بتحديد الأمانة لمصادر التمويل الموجودة[٦] ومصادر التمويل الجديدة المحتملة[٧]، وتقديراتها لتكاليف تنفيذ *خطة العمل العالمية*، والتي طلب تنقيحها لكي تعكس التغييرات التي أدخلها المؤتمر على الكثير من مجالات الأولوية[٨].

٥ – وأقر المؤتمر الدولي الفني، "بالحاجة إلى موارد مالية لتنفيذ *خطة العمل العالمية*، وبأن التنفيذ الكامل سوف يحتاج إلى زيادة ملموسة في الأنشطة التي تجري الآن" وأنه "لابد من تنفيذ *خطة العمل العالمية* تدريجيا، وأنه لابد بالتالي من حشد موارد مالية تتناسب ومجال الخطة"[٩]. وأقر المؤتمر بأن هذه الموارد ستكون مطلوبة من المصادر المحلية والدولية معا، وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن المؤتمر:

(١) أدرك "أهمية مساهمة المصادر المحلية، من القطاعين العام والخاص على السواء، [و] أوصى بشدة بأن يبذل كل بلد أقصى جهد لتقديم الدعم المالي والحوافز بحسب قدراته، فيما يتعلق بأنشطته القطرية التي تستهدف تحقيق أهداف *خطة العمل العالمية*، بما يتفق وخططه القطرية وأولوياته وبرامجه"[١٠].

---

[٤] الفقرة ١١٣ من الوثيقة C91/REP.

[٥] قرار المؤتمر ٩١/٣، وهو الآن الملحق ٣ بالتعهد الدولي.

[٦] الفقرات ٣٤٧ – ٣٥١ من الوثيقة ITCPGR/96/5.

[٧] نفس المصدر السابق، الفقرات ٣٥٢ – ٣٦٠.

[٨] ضمنت تقديرات التكاليف المعدلة في ملحق الوثيقة CGRFA-7/97/4.

[٩] الفقرة ٢٣ من الوثيقة ITCPGR/96/REP.

[١٠] الفقر ٢٥ من نفس المصدر.

(٢) "وأكد من جديد ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام"[١١]، "وأكد من جديد الالتزامات بالأموال الجديدة والإضافية الواردة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومن جانب الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي بمقتضى هذه الالتزامات توفير الأموال لتمويل تنفيذ البلدان النامية والبلدان في مرحلة تحول *لخطة العمل العالمية*. وينبغي أن يأتي هذا التمويل من جانب البلدان المتقدمة و/ أو المصادر الأخرى، وينبغي، حيثما يكون ممكنا، السعي إلى تيسير حشد مصادر وآليات التمويل الأخرى، ومساعدة البلدان على تنفيذ *خطة العمل العالمية*. ويتعين بذل كل جهد ممكن أيضا للسعي إلى إيجاد مصادر جديدة وإضافية ومبتكرة للتمويل في إطار عملية تنفيذ *خطة العمل العالمية* "[١٢].

(٣) وأتفق على "دعوة أهم مؤسسات التمويل والتنمية الثنائية ومتعددة الأطراف، إلى دراسة طرق ووسائل دعم تنفيذ *خطة العمل العالمية* "[١٣].

٦ - وأصدر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الثالث في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦، المقرر ٣/١١، الذي رحب بما تقدمه *الخطة* من مساهمة في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وشجع الأطراف على التنفيذ النشط *للخطة*، ومساندة أولوياتها وتوصياتها بصدد السياسات. وأقر مؤتمر الأطراف بأن قضايا تمويل حقوق المزارعين وتنفيذها تقتضي مزيدا من العمل في إطار النظام العالمي لدى منظمة الأغذية والزراعة، ودعا إلى الانتهاء بصورة فعالة وسريعة من عملية مراجعة التعهد الدولي، وتعزيز النظام العالمي لدى المنظمة[١٤].

٧ - واستعرضت الهيئة، في دورتها السابعة، تقديرات التكاليف المعدلة *للخطة*[١٥]، و"شددت على الحاجة إلى إجراء دراسة شاملة لجميع المصادر الموجودة والمحتملة لتمويل أنشطة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما فيها المصادر القطرية، وفي هذا السياق، لاحظت الهيئة أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي طلب من المرفق العالمي للبيئة، من خلال مقرره ٥/٣، بوصفه آليته التمويلية المؤقتة، أن يعطي الأولوية لدعم الجهود الرامية إلى صون التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام، طبقا لمقرره ١١/٣ الذي أيد أولويات خطة العمل العالمية وتوصياتها في مجال السياسات. وشدد الكثير من البلدان على الحاجة إلى تمويل جديد وإضافي لتنفيذ *خطة العمل العالمية*. وفي هذا الصدد، أكد بعض البلدان أهمية التمويل الدولي،

---

[١١] نفس المصدر، الفقرة ٢٦.

[١٢] نفس المصدر، الفقرة ٢٧.

[١٣] نفس المصدر، الفقرة ٢٨.

[١٤] الفقرة ١٩ من المقرر ١١/٣.

[١٥] ملحق الوثيقة CGRFA-7/97/4.

في حين أشار البعض الآخر إلى ضرورة تحقيق الدعم المالي للأنشطة من خلال الصكوك القائمة. واقترح أن تجرى مناقشة هذه القضية في سياق تعديل التعهد الدولي"[١٦].

٣ - الاحتياجات التمويلية والمصروفات الحالية

٣ - ١ *الاحتياجات التمويلية*

٨ - لا توجد طريقة مبسطة أو فنية لا تقبل النقض لوضع تقديرات لحجم الاحتياجات التمويلية لصون الموارد الوراثية النباتية وتنميتها المستدامة على المستوى العالمي. وتقديرات الأمانة لتنفيذ نشاطات الأولوية في إطار *الخطة* لكل سنة هي كما يلي: ١٥٠ مليون دولار (الخيار ألف)، ٢٤٨ مليون دولار (الخيار باء) و٤٥٥ مليون دولار (الخيار جيم)[١٧]. وفي إطار عملية حساب التكاليف، أدرجت تلك التكاليف التي قد يتحملها المجتمع الدولي، بما فيها نصيب كبير من تكاليف تنفيذ الأنشطة في البلدان النامية، ولكن لم تدرج، مثلا، التكاليف المرتبطة بالتكاليف الجارية العامة للبرامج القطرية. كذلك أدرجت الأنشطة التي تنفذ إلى حد كبير، للمنفعة العالمية بغض النظر عن موقعها، بما في ذلك، مثلا، أعمال الصون طويل الأجل والتعزيز الوراثي.

٩ - ويمكن مقارنة هذه التقديرات بالتقديرات التي وضعت لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. إذ وفقا لتقديرات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، سيلزم قرابة ٦٠٠ مليون دولار لتنفيذ المجال البرامجي (١٤ ز)، "صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام" بما فيها ٣٠٠ مليون دولار مصدرها المجتمع الدولي على أساس منح أو بشروط ميسرة[١٨]. وبمراعاة جميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة في جدول أعمال القرن ٢١، ستكون الموارد اللازمة أعلى من ذلك بكثير[١٩]. والتقديرات الأخرى لما يلزم من مساعدة مالية دولية لدعم صون الموارد الوراثية النباتية، تتراوح بين ٣٠٠ مليون دولار و ٥٠٠ مليون دولار سنويا[٢٠].

---

(١٦) الفقرة ١٧ من الوثيقة CGRFA-7/97/REP.

(١٧) التقديرات المستكملة الواردة في ملحق الوثيقة CGRFA-7/97/4، الخيار ألف "منهج أساسي أو أولي"؛ الخيار باء "منهج معتدل"؛ والخيار جيم "منهج مثالي أو شامل بقدر أكبر".

(١٨) بحساب تكاليف عام ١٩٩٢. وبحساب تكاليف عام ١٩٩٦، فإن هذه التقديرات تبلغ نحو ٦٨٠ مليون دولار و٣٤٠ مليون دولار، على التوالي.

(١٩) تبلغ تقديرات الموارد اللازمة نحو ٤ ٠٠٠ مليون دولار لكل سنة، منها نحو ١ ٠٠٠ مليون دولار يلزم أن يقدمها المجتمع الدولي في شكل منح أو بشروط ميسرة. وتتألف هذه التقديرات على النحو التالي: (معدلة بحساب تكاليف عام ١٩٩٦): ١٠٠ في المائة من المجال البرامجي (١٤ ز)، زائدا ١٠ في المائة للمجال البرامجي ١٥؛ و٥ في المائة من المجالات البرامجية الآتية: ١١ ب، ١٣ أ، ١٤ أ، ١٤ ب، ١٦، ١١ ب، ١٣ أ، ١٤ أ، ١٤ ب، ١٤ جـ، ١٦؛ و ١ في المائة من المجالات البرامجية الآتية: ٨، ١١ أ، ١١ جـ، ١١د، ١٢، ١٣ ب، ١٤ د، ١٤ هـ، ١٤ ط، ١٧ ز، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٠.

(٢٠) بينت الدورة الثانية لحوار كيستون الدولي، مدراس، ١٩٩٠، أنه بالنسبة لصندوق دولي للموارد الوراثية النباتية تشير "التقديرات المحافظة إلى أنه لابد من إتاحة ما لايقل عن ٥٠٠ مليون دولار سنويا لتلبية الاحتياجات العاجلة". واقترحت الدورة الثالثة، أوسلو، ١٩٩١، "المبادرة العالمية لأمن الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام" وخلصت إلى أنه سيلزم توفير "١,٥ مليار دولار من الأموال الإضافية، كحد أدنى، خلال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠".

٣ - ٢ *المصروفات الحالية*[٢١]

١٠ - من العسير أيضا وضع تقديرات للمصروفات الحالية المتصلة بالأنشطة الوراثية النباتية. وفي إطار التحضير لمؤتمر ليبزيج، طلب من البلدان أن تقدم تقريرا عن المصروفات المحلية على الأنشطة ذات الصلة. وبالاستنتاج من المعلومات المقدمة من ٣٧ من البلدان التي استجابت لهذا الطلب، يقدر أن نحو ٦٠٠ مليون دولار تنفق سنويا على هذه الأنشطة[٢٢]. بيد أن هذا الرقم عرضة لخطأ كبير، نظرا للتفاوت الواسع بين الأنشطة المضمنة في تقديرات كل بلد من البلدان، فالبعض راعى برامج الصون القطرية، وبوجه التحديد الصون خارج المواقع الطبيعية، في حين أدرج البعض الآخر جوانب أعمال الصون في المواقع الطبيعية والاستخدام (مثل التربية والتكنولوجيا الحيوية).

١١ - وإجمالا، فإن تقديرات مبلغ ٦٠٠ مليون دولار، هي في الأرجح تقديرات بزيادة معتدلة للمصروفات على أنشطة الصون، ولكنها تقل بالتأكيد عن المصروفات على الاستخدام في معناه الأوسع؛ بما في ذلك تربية النباتات، والتكنولوجيا الحيوية وإنتاج البذور. وعلى سبيل المثال، يقدر أن ما مجموعه أكثر من ١٠٠ مليون دولار من المصروفات أنفقت على تحسين القمح وحده في البلدان النامية في عام ١٩٩٠. وبالتالي لا يعدو الأمر، في ضوء المعلومات الحالية، مجرد التخمين بأن إجمالي المصروفات السنوية على صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها، لربما تبلغ ١ ٠٠٠ مليون دولار سنويا. وبالمقارنة، فإن إجمالي استثمارات القطاع العام في البحوث الزراعية في جميع أنحاء العالم تبلغ ٢٦ ٠٠٠ مليون دولار، منها ١٧ ٠٠٠ مليون دولار في البلدان المتقدمة، و٨ ٧٠٠ مليون دولار في البلدان النامية، و٢٨٦ مليون دولار من خلال الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ويقدر أن القطاع الخاص، وأساسا في البلدان المتقدمة، ينفق نحو ١٠ ٠٠٠ مليون دولار على البحوث الزراعية والتطوير.

---

(٢١) يستند هذا القسم إلى *"حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم"* الصفحات ٢٩٧ - ٢٩٩، وإلى الوثيقة ITCPGR/96/Inf.1، *"المصروفات الحالية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها"* التي استكملت بمعلومات جديدة من ثلاثة بلدان.

(٢٢) استكمل مسح المصروفات بتضمينه بيانات عن كندا وإيطاليا ومدغشقر، وباستكمال البيانات الأولية، وحساب التقديرات العامة من جديد. بيد أنه كان من المتعذر بدون استبيانات جديدة توجه لكل البلدان، استكمال المسح في إطار الأنشطة العشرين *للخطة*. ولهذا الغرض، يلزم إجراء مسح جديد أكثر تفصيلا. وحسبما وردت مناقشته في الوثيقة CGRFA-8/99/5، لربما يكون من الأفضل إنجاز ذلك في إطار مسح شامل عن تنفيذ الخطة، وبالتالي فإن النتائج الآتية تخضع لنفس القيود التي واجهها المسح الأول (أنظر الوثيقة ITCPGR/96/Inf.1). ويمكن وضع التقديرات التالية لعام ١٩٩٥: المصروفات المحلية لمجموع ٤٠ بلدا كانت ٤٧٥ مليون دولار؛ والمساعدة الأجنبية الثنائية والمتعددة الأطراف من ١٢ بلدا كانت ٥٠ مليون دولار؛ والمساعدة الأجنبية التي تلقاها ١٧ بلدا كانت ١٧ مليون دولار. ويشير مسح منفصل للوكالات متعددة الأطراف أن ١٤٠ مليون دولار سنويا تقدم من طريق المنظمات الدولية. وتشير تقديرات المصروفات العالمية إلى أن حجم تقديرات إجمالي المصروفات العالمية والقطرية المحلية التي أنجزت في ١٩٩٦ لاتزال تقديرات صائبة. وتبلغ نسبة مصروفات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٤٧٠ مليون دولار، في حين يقدر أن جميع البلدان الأخرى قد أنفقت نحو ١٣٠ مليون دولار.

١٢ – تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية أفضل مصادر التدفقات المالية توثيقا، وإن كان من العسير تحديد الحصة المتصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ولقد ظل إجمالي تدفقات المعونة يتراجع منذ عام ١٩٩٢ حيث بلغت الآن، كنسبة من الدخل القطري للبلدان المتبرعة، أدنى مستوى لها. كذلك تراجع نصيب الزراعة من إجمالي التمويل الإنمائي. وفي أعقاب الأزمة الغذائية في أوائل السبعينات، زادت الالتزامات السنوية للزراعة إلى زهاء ١٤ ٠٠٠ مليون دولار في نهاية الثمانينات، ثم هبطت إلى قرابة ١٠ ٠٠٠ مليون دولار في الوقت الحاضر. ويعكس التمويل الذي تحصل عليه الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والذي لا يمثل سوى حصة صغيرة من هذا الإجمالي (٤ في المائة) هذا الاتجاه. ومن جهة ثانية، زاد التمويل لصون التنوع البيولوجي، ولكنه يمثل نسبة صغيرة نسبيا من المصروفات. وفي عام ١٩٩٧، أنفق المرفق العالمي للبيئة، على سبيل المثال، قرابة ٥,٤ مليون دولار على الأنشطة التي ترتبط ارتباطا خالصا بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها.

١٣ – وبين مسح البلدان أن هناك مساهمات بنحو ١٩٠ مليون دولار كل سنة لأجل الأنشطة الدولية متعددة الأطراف الثنائية المرتبطة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وإن كان من الأرجح أن هذا تقليل في التقديرات لنفس الأسباب التي سبق ذكرها. ويشير مسح منفصل للوكالات متعددة الأطراف أن نحو ١٤٠ مليون دولار تقدم من طريق المنظمات الدولية، ومن بينها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وتنفق مراكز البحوث الزراعية الدولية نحو ١٠٦ ملايين دولار على الأنشطة المرتبطة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، منها قرابة ٣٥ مليون دولار على أعمال الصون خارج المواقع الطبيعية. كما أن البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الأخرى، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، هي من الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجالات صون التنوع البيولوجي، والتنمية الزراعية، وبناء القدرات لنظم البحوث الزراعية القطرية. وعلى سبيل المثال، خصص البنك الدولي، خلال الفترة بين ١٩٨٨ و١٩٩٥، مبلغ ٧٣١ مليون دولار لأربعة وثمانين مشروعا تنطوي على أهداف صريحة لصون التنوع البيولوجي، و٥٣٧ ١ مليون دولار للبحوث الزراعية والإرشاد، إلا أن من العسير تقدير النسبة من هذه المصروفات التي ارتبطت بصون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها.

٣ – ٣ التمويل اللازم

١٤ – أثناء عملية الإعداد للمؤتمر الدولي الفني، وكذلك أثناء متابعته، حدد نقص التمويل باعتباره واحدا من المعوقات الرئيسية. وفي حين أن الكثير من أنشطة الصون والاستخدام هي أنشطة طويلة الأجل، وتستلزم تمويلا متواصلا، فإن التمويل الدولي كثيرا ما يكون قصير الأجل وغير كاف. وثمة حاجة جلية إلى توفير التمويل على أساس مخطط ومستدام. وهو ما يمكن توفيره بالتمويل الجديد والإضافي، وكذلك من خلال إعادة توزيع الموارد. بيد أن هناك اعترافا أيضا بأن التمويل الدولي لا ينفي الحاجة إلى تمويل محلي. وهناك اتفاق واسع النطاق بأن التزام قطري بتوفير تمويل مستدام للبرامج والمشروعات القطرية، من خلال اعتمادات تمويلية

محددة، هو أمر أساسي. إضافة إلى ذلك، أشارت الوثائق التي قدمت للمؤتمر الدولي الفني[٢٣]، إلى أن تعدد القنوات المستقلة لتمويل أنشطة الموارد الوراثية يعني أن هناك، بالتأكيد، قصورا وازدواجية في الجهود. ومن شأن التنسيق الأفضل لصنع القرارات وتحديد الأولويات أن يسفر عن زيادة هامة في فعالية هذه الجهود.

١٥ - وتظهر تقديرات الاحتياجات والمصروفات الحالية التي وردت مناقشتها في القسم السابق، الشكوك التي تكتنف البيانات. وفي حين لاحظت الهيئة تقديرات التكاليف لتنفيذ أنشطة الأولوية من الخطة (وتتراوح من ١٥٠ مليون دولار، و٢٤٨ مليون دولار ووصولا إلى ٤٥٥ مليون دولار سنويا)، لم يتم اعتماد أية ميزانية متفق عليها. والافتقار إلى بيانات شاملة عن التدفقات الدولية الميسرة الحالية، وإلى ميزانية متفق عليها، يجعلان من العسير تحديد مستوى الزيادة في التدفقات المالية الخارجية الميسرة اللازمة لتنفيذ *خطة العمل العالمية*. ومع ذلك، وبما يتسق مع مقررات المؤتمر الدولي الفني، يمكن النظر في إمكانية التمويل الجزئي للخطة من طريق إعادة توزيع المصروفات الحالية، وجزئيا بتمويل إضافي.

٤ - آليات ومصادر وقنوات التمويل القائمة والجديدة المحتملة

٤ - ١ *مصادر وقنوات التمويل*

١٦ - تشمل مصادر التمويل الموجودة التي قد تنطبق على *خطة العمل العالمية*، من بين ما تشمل، الآتي[٢٤]:

(أ) المساعدة الثنائية الإنمائية الرسمية (بما في ذلك المساهمات المقدمة لمنظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)؛

(ب) البنك الدولي (بما في ذلك الاتحاد الدولي للتنمية وجزء من منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)؛

(ج) المرفق العالمي للبيئة (بما في ذلك الأموال التي تتم إدارتها بالاشتراك مع اتفاقية التنوع البيولوجي)؛

(د) منظمة الأغذية والزراعة (بما في ذلك البرنامج العادي وحسابات الأمانة)؛

(هـ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(و) برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

---

[٢٣] الفقرات ٣٤٧ - ٣٥٠، و٣٥٥ - ٣٦٠ من الوثيقة ITCPGR/96/5.

[٢٤] الفقرتان ٣٤٨ - ٣٤٩ من الوثيقة ITCPGR/96/5.

(ز) صناديق الأمانة المتخصصة الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك الصندوق المشترك للسلع الأساسية[٢٥]؛

(ح) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

(ط) مصارف التنمية الإقليمية؛

(ي) المنظمات غير الحكومية (مثل الصندوق العالمي للطبيعة)؛

(ك) المؤسسات الوقفية؛

(ل) الجامعات ومعاهد البحوث.

١٧ - كما أن هناك تدفقات غير ميسرة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة مصدرها القطاع الخاص، وهي في شكل استثمارات أو قروض ؛ ومن الحكومات ومجموعة البنك الدولي كقروض غير ميسرة؛ ومن الحكومات والمعاهد بوصفها مساعدة فنية خارج نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية (وتشمل المنح الدراسية ومنح الزمالة والبعثات الاستشارية خارج نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية).

١٨ - وفي ذات الوقت، وتبعا لتناقص تدفقات المعونة الثنائية التقليدية، برزت طلبات جديدة. فالبلدان في مرحلة التحول هي من مقدمي الطلبات الجديدة، كما زادت أزمات اللاجئين وتوسع جدول الأعمال البيئي[٢٦]. وبالتالي هناك اهتمام متزايد بالمصادر البديلة المحتملة للتمويل في جميع مجالات التنمية، بما في ذلك الأموال المرتبطة بتخفيف أعباء الديون، وزيادة المساهمات من القطاع الخاص[٢٧]. بيد أن كل منها ينطوي على تحديات خاصة به. وتجري الجمعية العامة للأمم المتحدة حاليا دراسة لهذه المسائل[٢٨].

٤ - ٢ *آليات تمويل الاتفاقيات*

١٩ - يستعرض هذا القسم آليات تمويل الاتفاقيات الدولية الهامة، والتي قد تكون ذات صلة بتنفيذ *خطة العمل الدولية*.

---

(٢٥) الصندوق المشترك للسلع الأساسية مؤسسة تمويلية حكومية دولية أنشئت من خلال مفاوضات في إطار الأونكتاد، وتدعم المشروعات الرامية إلى تشجيع الإنتاجية وتنويع الإنتاج والصادرات السلعية. ولابد من تقديم جميع المشروعات من خلال جهاز سلعي دولي (مثل الجماعات السلعية الحكومية الدولية لدى المنظمة). وعلى سبيل المثال، قدمت الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب، مشروعا بقيمة مليون دولار لدعم تكنولوجيا ما بعد حصاد الفونيو.

(٢٦) *"مصادر جديدة لتمويل التنمية"*. وثيقة معلومات تعريفية للمساعدة الإنمائية الرسمية، فبراير/ شباط ١٩٩٦ (١) معهد التنمية لما وراء البحار، لندن.

(٢٧) أصبحت منظمات أسرة الأمم المتحدة تشرك القطاع الخاص أكثر فأكثر في عملية حشد الموارد المالية لبرامجها وأنشطتها. وعلى سبيل المثال، أقام اليونيدو شبكة من الشركاء، ومن بينهم القطاع الخاص، إضافة إلى الحكومات المتبرعة ووكالات التمويل الدولية، لتشجيع تدفقات الاستثمارات والتكنولوجيا إلى البلدان النامية.

(٢٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى: *تقرير الأمين العام الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة، ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨* : الأمم المتحدة A/53/479: دراسة حكومية دولية على مستوى عال لتمويل العمل الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة. البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال؛ مسائل سياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك صافي تحويلات الموارد ما بين البلدان النامية والمتقدمة.

٢٠ - تحدد *اتفاقية التنوع البيولوجي* ثلاثة أنماط للتمويل: الموارد القطرية أو المحلية، آلية تمويل الاتفاقية، والتدفقات الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف[٢٩]. وتنص الاتفاقية على أن البلدان المتقدمة ستقدم موارد مالية جديدة وإضافية تمكن الأطراف من البلدان النامية من تغطية "كامل زيادة التكاليف المتفق عليها"، الضرورية لتنفيذ الاتفاقية، وأن الآلية التمويلية ستعمل في إطار "نظام إدارة يتسم بالديمقراطية والشفافية". وتعمل الآلية التمويلية "تحت سلطات وتوجيه مؤتمر الأطراف وتكون مسؤولة أمامه". والمرفق العالمي للبيئة هو آلية التمويل المؤقتة[٣٠].

٢١ - وطبقا لمذكرة تفاهم بين مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ومجلس المرفق العالمي للبيئة، "يحدد مؤتمر الأطراف السياسات، والاستراتيجية، والأولويات البرامجية ومعايير الأهلية بشأن الحصول على الموارد المالية واستخدامها، من خلال الآلية المالية، بما في ذلك رصد وتقييم هذا الاستخدام بصورة منتظمة. ويقوم المرفق العالمي للبيئة، بتشغيله للآلية المالية في إطار الاتفاقية، بتمويل الأنشطة التي تتسق تماما مع التوجيهات التي يصدرها له مؤتمر الأطراف". وتستعرض أمانة الاتفاقية كل مقترح لمشروع للتنوع البيولوجي للتأكد من اتساقه مع السياسات، والاستراتيجيات، والأولويات البرامجية ومعايير الأهلية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف. وحتى يونيو/ حزيران ١٩٩٦، قام المرفق العالمي للبيئة بتيسير ٧٣١ مليون دولار لتمويل المشروعات لأجل أنشطة التنوع البيولوجي، بما فيها ٤٣٧ مليون دولار من حساب أمانة المرفق، و٢٩٨ مليون دولار من خلال التمويل المشترك. وقلة قليلة نسبيا من مشروعات التنوع البيولوجي الممولة من المرفق العالمي للبيئة، تضم عناصر هامة بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

٢٢ - كذلك عينت *الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ*، المرفق العالمي للبيئة آليتها التمويلية، على أساس مؤقت، بموجب ترتيبات مماثلة لتلك التي أبرمت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

---

(٢٩) المادة ٢٠.

(٣٠) المرفق العالمي للبيئة، الذي أنشئ أصلا في ١٩٩١ باعتباره برنامجا رائدا، أعيدت هيكلته وتجديد موارده في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨، لتغطية زيادة التكاليف المتفق عليها الناشئة عن أنشطة ذات نفع للبيئة العالمية وتشمل أربعة مجالات محورية: تغير المناخ؛ التنوع البيولوجي؛ المياه الدولية؛ طبقة الأوزون في الغلاف الجوي. وتدار مشروعات وبرامج المرفق العالمي للبيئة من خلال ثلاث وكالات تنفيذية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. وتقوم أمانة المرفق العالمي للبيئة، والتي تؤدي وظيفتها بصورة مستقلة عن الوكالات التنفيذية الثلاث، بتقديم تقاريرها وخدماتها لكل من مجلس المرفق وجمعيته العامة. ويسعى المرفق إلى قيام مشاركة عالمية، حيث يبلغ عدد البلدان المشاركة حالية ١٥٠ بلدا. وقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في مقرره ٥/٣، أن "يقدم المرفق العالمي للبيئة الموارد المالية للبلدان النامية لأجل البرامج والأنشطة ذات المرتكزات القطرية، بما يتسق مع الأولويات والأهداف القطرية، ... [ومن بين جملة أمور]، وعلى أساس الأولوية، لدعم الجهود الرامية إلى صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، الهام للزراعة وفقا للمقرر ١١/٣". ويهيب المقرر ١١/٣ بالأطراف لأن تعمل بنشاط في تنفيذ خطة العمل العالمية، وفقا لقدراتها القطرية، ويساند أولوياتها وتوصياتها المتعلقة بالسياسات. واعتمد مجلس المرفق العالمي للبيئة، في وقت لاحق، "اطار أنشطة المرفق العالمي للبيئة المتعلقة بصون واستخدام التنوع البيولوجي الهام للزراعة، على أساس مستدام". ويقدم المرفق الآن "أموال دعم القدرات" لدمج قضايا التنوع البيولوجي الزراعي في الاستراتيجيات وخطط العمل القطرية في مجال التنوع البيولوجي، الجديدة منها والجارية، بما في ذلك، حسبما يكون ملائما، تنفيذ خطة العمل العالمية.

٢٣ - كذلك يستضيف المرفق العالمي للبيئة الصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ *بروتوكول مونتريال لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون*. بيد أن هذا الصندوق يختلف عن الترتيبات المبرمة بين المرفق والاتفاقيتين المذكورتين آنفا، من حيث أن:

- الصندوق بأكمله هو تحت سلطة اللجنة التنفيذية للأطراف في بروتوكول مونتريال؛
- المساهمات في الصندوق إلزامية بالنسبة للبلدان الصناعية، الأطراف في البروتوكول، وفقا لجدول الاشتراكات في الأمم المتحدة؛
- الوكالات المنفذة تشمل اليونيدو، إلى جانب الوكالات المنفذة في المرفق العالمي للبيئة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي). وقد أفرج الصندوق، منذ بدء عملياته في ١٩٩١[٣١]، عن أكثر من ١٠٠ مليون دولار في المتوسط سنويا.

٢٤ - صندوق التراث العالمي *للاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي*، هو صندوق أمانة لدى منظمة اليونسكو، ويشمل مساهمات إلزامية وطوعية معا، كما أنه مفتوح للمساهمات من القطاع الخاص. ويدعم الصندوق حماية المواقع المدرجة في "قائمة التراث العالمي"، وتتولى إدارته "لجنة التراث العالمي".

٢٥ - أما *الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر* فلديها آلية تمويلية متعددة المصادر ومتعددة القنوات. وأنشأت المادة ٢١ "آلية عالمية"، يستضيفها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لتستخدم "لأجل زيادة فعالية وكفاءة الآليات التمويلية الموجودة"، ومن بين ما تقوم به الآلية العالمية "تحديد ووضع قائمة حصر لبرامج التعاون ذات الصلة الثنائية ومتعددة الأطراف"؛ "وتقديم المشورة إلى الأطراف، بناء على الطلب، بشأن طرق التمويل المبتكرة، ومصادر المساعدة المالية، وبشأن تحسين تنسيق أنشطة التعاون على المستوى القطري"، "وتزويد الأطراف المهتمة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، بالمعلومات عن مصادر الأموال المتاحة وأنماط التمويل لأجل تيسير التنسيق فيما بينها". وتكفل الآلية، من خلال الشراكات، دورا أكبر للموارد المحلية ومبادرات القطاع الخاص، وتسمح بتوليفة من المنح والتمويل الميسر وغيره من التمويل الخارجي.

٥ - الاستنتاجات والتوجيه المطلوب من الهيئة

٢٦ - ناقشت الحكومات، في المفاوضات الحالية بشأن تعديل التعهد الدولي، عددا من المسائل ذات الصلة المتوقفة على *خطة العمل العالمية*، بما في ذلك دورها في تنفيذ حقوق المزارعين؛ وعلاقات تمويلها بالتقاسم العادل والمتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ والأشكال الممكنة لحشد الموارد.

---

[٣١] أنظر http://www.unep.ch/ozone/finance.htm.

٢٧ – ولقد طرحت شتى المقترحات، أثناء مسار المفاوضات، بشأن حشد التمويل في نطاق هذا السياق الأكبر. وخلال الدورة الاستثنائية الخامسة، على سبيل المثال، اقترحت البلدان النامية في آسيا أن تسدد حصة من المنافع المالية الناشئة عن الاستخدام التجاري، وغيره من الاستخدامات، للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في صندوق دولي تحت رقابة الجهاز الرياسي للتعهد المعدل[٣٢]. واقترح إقليم أوروبا إنشاء آلية لتشجيع تدفقات الأموال، وأفضل السبل لتقديمها، من المصادر المتاحة (بما في ذلك المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف، وكذلك القطاع الخاص)، لدعم *خطة العمل العالمية*، إضافة إلى الأنشطة الأخرى للتعهد[٣٣]، في حين بينت صناعة البذور، ممثلة بالاتحاد الدولي لمربي النباتات، استعدادها لإجراء دراسة عن نظام يساهم، بموجبه، أصحاب براءات الاختراع في صندوق يتم إنشاؤه لجمع وتقييم وزيادة الموارد الوراثية اعترافا بواقع القيود التي تضعها البراءات على الحصول على المادة الوراثية[٣٤]. وسيكون هذا هو الصندوق المتوخي بموجب قرار المؤتمر ٩١/٣[٣٥]. كذلك تدارست الحكومات إمكانيات استخدام مؤشرات لتوزيع أعباء المسؤوليات المالية بموجب التعهد المعدل، وطلبت دراسة هذه المسائل، وهو ما تورده الوثيقة CGRFA-8/99/8[٣٦].

٢٨ – وقد ترغب الهيئة في مناقشة ماهية أوجه الترابط بين هذه المسائل المختلفة، وكيفية حشد الموارد، بما يتسق مع الاتفاقات السابقة، لأجل التنفيذ الكامل *للخطة* مع مراعاة أن معظم البلدان قد اتخذت، بالفعل، تدابير لتنفيذ *الخطة* وفقا لقدراتها[٣٧]. وفي هذا السياق، قد تود الهيئة أن تأخذ علما بالترتيبات التي أبرمت في سياق الاتفاقيات المذكورة في الفقرات ١٩ – ٢٥، بما في ذلك الدور الذي تقوم به مصادر وآليات التمويل الموجودة.

---

[٣٢] الفقرة ٣٣ من الوثيقة CGRFA-EX5/98/REP.

[٣٣] الفقرة ١٦ من الوثيقة CGRFA-EX5/98/REP.

[٣٤] أقر موقف الاتحاد إزاء الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتقاسم المتكافئ للمنافع الناشئة عن استخدامها، في الجمعية العامة في مونت كارلو، ١٩٩٨/٦/٥.

[٣٥] يرجى الرجوع إلى الوثيقة الجديدة CGRFA-8/99/Inf.9، *اتفاق متعدد الأطراف بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: وجهة نظر الاتحاد الدولي لمربي النباتات.*

[٣٦] *الصيغ المحتملة لتقاسم المنافع استنادا إلى مختلف مؤشرات المنافع.*

[٣٧] الفقرة ١٦ من الوثيقة CFRFA-7/97/REP. وتقدم الوثيقة CGRFA-8/99/3 تقريرا عاما عن تنفيذ *خطة العمل العالمية*.